

إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية

بروك طارق - جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،
قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسنطينة، الجزائر

الملخص

يطرح توظيف المنهج في بحوث العلوم الاجتماعية إشكالية مرتبطة بنوعية المنهج الذي يصلح للموضوع المراد البحث فيه، وكذلك أشكال توظيف منهج واحد أم مناهج متعددة في البحث نفسه، فبينما يرى باحثون ومختصون وأكاديميون أن مسألة المنهج يجب أن تحسم منذ البداية البحث باختيار المنهج الذي يرى الباحث أنه يصلح لموضوعه وأن عليه أن يوظف منهجا واحدا فحسب سواء أكان كميًا أم كيفيًا أم إجرائيًا، ويعززون ذلك إلى الخلط الذي يقع فيه الباحث بين المنهج الذي يعني الرؤية النظرية التي يشتغل وفقها من أجل الوصول إلى حل الأشكال المرتبط بالبحث، وبين المنهجية التي تعني الجانب الشكلي للموضوع، يرى آخرون أنه بالإمكان استعمال مناهج متعددة في البحث نفسه سواء أكانت جميعًا كمية أم كيفية أم إجرائية.

ولقد تطورت المناهج الكيفية بدورها، فبرز المنهج الإستمولوجي أو منهج علم اجتماع المعرفة الذي يرتبط بنظرية المعرفة وبتاريخ العلوم وبالميتودولوجيا، لأنها تتناول مناهج العلوم وتدرس طرق اكتساب المعرفة وطبيعتها وحدودها، من زاوية فحص المعرفة العلمية فحصًا علميًا ونقديًا يقوم على الاستقراء والاستنتاج معًا.

الكلمات المفتاحية: المنهج، المنهجية، الإستمولوجيا.

The problematic of the research methodology in social sciences

Abstract:

Research methodology social sciences is very related to the subject to be researched. The suitability of the methodology used and the number of approaches adopted for the same research, is often problematic

Some researchers and academicians believe that the issue of the methodology must be decided from the beginning of the research by choosing the approach that the researcher thinks is fit for his/her subject and he/her must employ only one approach be it quantitative, qualitative or procedural. These researchers argue that this is necessary to avoid the confusion between the research methodology that means the theoretical vision based on which the solution of the problem will be found, and the research framework that means the research tools to be employed for such a purpose

Other researchers think that it is possible to employ multiple approaches for the same research, whether they are all quantitative, qualitative or procedural.

The qualitative research methodology have evolved over the years to many variants such as the epistemological variant (the sociology of knowledge) that is related to the theory of knowledge and the history of science. This variant deals with the scientific methodologies and studies the methods of acquiring knowledge (its nature and limits) from a purely scientific angle based on a scientific and critical examination that links induction and conclusion together.

Key words: research methodology, research framework, epistemology

الواقع أن الحديث عن إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية ليس شائعا في الكتابات العربية، لكنّه له تاريخ طويل في الفكر الأوروبي إذ عاش المجتمع هذه الإشكالية منذ العصور المظلمة (عصر محاربة الكنيسة للعلم) إلى أن تمكن العلم بمناهجه وتجاربه من أن يثبت جدارته وصدقة ويتغلب بذلك على الأفكار اللاهوتية والميتافيزيقية التي جعلت من أوروبا تعيش زما طويلا من الجهل والظلام. إن الإنسان بما وهبه الله من عقل وفكر قادر على التفكير بطريقة علمية مكنته من أن يصنع ويخترع ويخطط من خلال ما يستخدم من مناهج تساعد في ذلك وهي المناهج الكيفية المتمثلة في المنهج الهرمنوطيقي والمنهج العلمي التجريبي.

وقد ظهرت المدرسة الوضعية (العلمية) على يد أوجست كونت الذي نادى بوحداية المنهج بمعنى دراسة الظواهر الإنسانية مثل دراسة الظواهر الطبيعية، ومن هناك ظهرت أول شرارة للحرب بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وبين المناهج الوضعية التجريبية والمناهج الكيفية. وقبل ذلك كانت الإشكالية المنهجية عند المفكرين السابقين إذ كان ديكرت يرى أن أسس المنهج تكون عقلية، وعلى النقيض منه يرى بيكون أن أسس المنهج يجب أن تكون تجريبية. وبعد ما طرح كونت تلميذه زادت إشكالية المناهج في العلوم الإنسانية وأصبح لدينا فريقان من العلماء والمفكرين فريق يرى أن العلوم الإنسانية يمكن دراستها بالمناهج التي تدرس بها العلوم الطبيعية (المناهج التجريبية) وفريق على النقيض من ذلك يرون أن المناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية غير صالحة لكي تستخدم مع الظواهر الإنسانية، وذلك نظرا إلى اختلاف الظواهر الطبيعية عن الإنسانية، فالعلوم الطبيعية تدرس العالم الخارجي والعلوم الإنسانية تدرس العالم الداخلي، وقد ظهرت كثير من الاتجاهات التي نادى برفض الوضعية وتبني الاتجاهات العقلية في دراسة الظواهر الإنسانية وظهرت في كتابات العلماء (دلتي - هوسرل - فندلاند - وريكرت) وظهرت العديد من المناهج في هذا المجال مثل المنهج الظاهراتي والهرمنوطيقي والمنهج الاستمولوجي (منهج علم اجتماع المعرفة) والمنهج النقدي الذي ظهر على يد علماء مدرسة فرانكفورت، وظهرت

كثير من الانتقادات الموجهة إلى المدرسة الوضعية منها ما يلي: أنها اختزلت العلم إلى مجرد علم للوقائع وأنها نفت الأسئلة المتعلقة بالإنسان من قاموسها .

أولاً: مفهوم المنهج:

المنهج بوزن المذهب، والمنهاج هو الطريق الواضح، وفي اللغة الإنجليزية كلمة “Method” تعني النظام والترتيب وطريقة عمل شيء (Gerard Durozoi, Andre Roussel Nathan, 2003, p 259) وتقابلها باللغة الفرنسية “Methode”، وهما كلمتان مأخوذتان من الأصل اليوناني، الذي يتألف من مقطعين: “Meta” بمعنى “بعد” و”hodos” بمعنى “طريق”، وهذا يدل من الناحية الاشتقاقية على معنى السير تبعاً لطريق محدد، وهي نفسها الدلالة الاشتقاقية للكلمة العربية “المنهج” والتي يقصد بها الطريق الواضح المحدد (نسيمة ربيعة جعفري، 2006، ص 85)، وبهذا يتفق التعريف اللغوي مع التعريف الاصطلاحي إلى حد كبير، وهو الذي يشير إلى أن المنهج هو مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة من أجل اكتشاف الحقيقة التي نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين الذين لا يعرفونها (صلاح الدين شروخ، 2003، ص 92)

وبالرجوع إلى العهد اليوناني، نجد أن “افلاطون” قد استعمل كلمة المنهج للدلالة على البحث أو النظر أو المعرفة، كما استعملها “ارسطو” بمعنى البحث (عبد الرحمان بدوي، 1977)، ص 3). لذلك نجد أن المفهوم الحديث للمنهج لا يتعدى العصر الذي عاش فيه “فرانسيس بيكون” في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى جانب “ديكارت” الذي ساهم بدور فعال في تطوير المنهج العلمي عن طريق النقد اللاذع الذي وجهه لأساليب البحث التي سبقت العصر الذي عاش فيه خصوصاً القياس الصوري (مصطفى عمر التبر، 1995، ص 22)، وهذا يتلخص في تلك الانتقادات التي وجهها ديكارت وبيكون إلى الفلسفة اليونانية على وجه التحديد، ثم تطور مفهوم هذا المصطلح في “علم المناهج”، فأخذ معنى اصطلاحياً محدداً يعني طائفة من القواعد العامة التي تسيطر على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

ويعرف "رابح تركي" المنهج بأنه يشير إلى الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة المشكلة موضوع البحث، وبذلك يجيب هذا المفهوم على الكلمة الاستفهامية "كيف؟" أي كيف يدرس الباحث الموضوع الذي أمامه (نسيمة ربيعة جعفري، 2006، ص 85-86)

والجدير بالذكر هنا أن الطريقة تختلف عن المنهج، فهي الكيفية الإجرائية التي يتبعها الباحث في دراسة أي عنصر من عناصر المشكلة المبحوث فيها دون الخروج عن المعايير العامة التي تحدد المنهج الذي تبناه الباحث في دراسة إشكاليته البحثية، فالطريقة هنا هي جزء لا يتجزأ عن المنهج وليست كل المنهج، الذي يعد أشمل وأوسع من مفهوم الطريقة، لكونه يعني مجموع الطرائق المتبعة في تحقيق كل عملية من العمليات المتعددة التي يتضمنها البحث، بالإضافة إلى الأدوات والمقاييس والاختبارات والإحصاءات والأساليب والتقنيات، التي تحتاج كل واحدة منها طريقة معينة لدراسة المشكلة البحثية، سواء من الناحية النظرية أم التطبيقية.

فالطريقة ما هي إلا إحدى مكونات المنهج، فهي ترتبط به ارتباطاً كلياً، كما يستخدم اصطلاح المنهج في الفلسفة مقابلاً للوسائل التي تحقق المعرفة، بمعنى أن المنهج هو طريقة لإعادة الإنتاج الفكري والفعلي المتعلق بموضوع الدراسة (عبد الباسط عبد المعطي، 1985، ص 23).

وتعرفه دائرة المعارف البريطانية بأنه مصطلح عام يشير إلى جملة العمليات التي ينهض عليها أي علم من العلوم أو يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وعليه فإن المنهج طريقة للتفكير والبحث يعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة (بلقاسم سلطانية، حسان الجيلاني 2009، ص 26).

ويشير الدكتور "مصطفى عمر التبر" إلى المنهج على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية، أهمها أن الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد وعن آرائه واتجاهاته وتصوراتها، وأن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام، وأنه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها (مصطفى عمر التبر، 1995، ص 23).

1. المساهمة الفكرية في تأسيس المنهج العلمي:

لقد كانت المنهجية العلمية واضحة عند علماء المسلمين في مجال العلوم الكونية والتطبيقية، فلقد اعتمدوا في مختلف فروع المعرفة الإنسانية على أسس علمية تحتوي على أسلوب التفكير العلمي والدقة والاستنتاج، لأجل ذلك تميز التفكير الإسلامي بالموضوعية، ففيه دعا علماء الإسلام إلى الالتزام بالأمانة العلمية والتجرد الموضوعي والبحث عن الحقيقة، ومن ذلك أن البيروني يرى أنه على الباحث الاستدلال بالمعقولات وقياس الآراء بما يوافق العقل.

لقد توفر للمسلمين منذ القدم الأسلوب العلمي والمنطقي في البحث، خاصة في مجال العلوم الطبيعية والكيمياء والطب والصيدلة والعلوم الكونية، وفي هذا المعنى يؤكد "جورج سارتون" أن "ابن سينا" يعتبر من أعظم علماء الإسلام وأشهر مشاهير العلماء العالميين، كما يعتبر "الفارابي" من الأوائل المتقدمين في تاريخ تقدم الفكر.

وتؤكد الشواهد العلمية أن "ابن الهيثم" قلب الأوضاع القديمة وأنشأ علما جديدا، أبطل فيه علم المناظر، وأنشأ علم الضوء الحديث، وأن أثره في الضوء لا يقل عن أثر "نيوتن" في الميكانيكا (Gnansa Djassoa , 2013, p 33)

ويعتبر "البيروني" من أسمى المرجعيات العقلية التي عرفها التاريخ، وكذا الغزالي الذي يشهد له التاريخ بأنه من أعجب الشخصيات في التاريخ الإسلامي، وتوضح دائرة المعارف الفرنسية أن كتاب "الشريف الإدريسي" في الجغرافيا يعتبر أعظم وثيقة علمية جغرافية في القرون الوسطى، ويقول "بيكون" عن "ابن رشد" إنه فيلسوف متين متعمق صحح الكثير من أخطاء الفكر الإنساني، وأضاف إلى ثمرات العقول ثروة ذات قيمة علمية منفردة عن سواها، أما "ابن البيطار" فيعتبر أعظم عالم نباتي ظهر في القرون الوسطى (بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، 2009، ص 54-53).

ونضيف إلى هذه المساهمات الفكرية، ما برهنت عليه النظرية السياسية لابن خلدون، من أنها دراسة أصيلة للمسائل السياسية والظواهر الطبيعية الوثيقة الصلة بالإسلام والفكر السياسي، بالإضافة إلى فكرته السياسية الأساسية التي تدعم إيمانه المطلق بنظام الحكم الإسلامي، إذ تعتبر المقدمة بحثاً في النقد التاريخي وفي علم الاجتماع، ففيها انصب اهتمام علماء الاجتماع العرب والغربيين على الفلسفة الاجتماعية التي وضعها "ابن خلدون"، لذلك يعتبر "ابن خلدون" من أعظم مفكري الإسلام في العصور الوسطى، فهو الذي أسس علم الاجتماع وأرسى قواعد النقد التاريخي، كما امتازت نظرياته السياسية بالأصالة والإبداع العلمي (محمد زيان عمر، 1983، ص 28).

وبالرجوع إلى التطور التاريخي للمنهج العلمي، نلاحظ أن تطور المنهج قد انبثق عن الفلسفة الأم على يد "فرانسيس بيكون" و"ديكارت"، فقد كان "بيكون" من أشد المتمردين على التقاليد الأفلطونية والأرسطية، فحاول تقديم نموذج لخطة السير العملية، مركزاً على أن النظام هو سر كل شيء، وهذا ما يجبرنا على جميع الوقائع واختزانها وتفسيرها بتبصر وفقاً لقوانين محددة، أما "رينيه ديكارت" فقد اقتنع بأن العلم في صميمه هو الكشف عن العلاقات التي يمكن التعبير عنها تعبيراً رياضياً.

وفي هذا السياق يرى "ميلتون بارون" أن المنهج العلمي هو شيء مشترك بين كل العلوم، يتطلب وصف الوقائع التي تمت ملاحظتها في ظل ظروف مضبوطة، يمكن تكرارها باستخدام إجراءات البحث (بلقاسم سلاطينية، حسان الجيلاني، 2009، ص 28).

بمعنى أن المنهج العلمي يحتوي على مجموعة من العمليات الأساسية والتي تتمثل في الملاحظة، الوصف، الاستقراء والاستنباط.

وباعتبار أن المنهج هو نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند إليها الباحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية، نجد أن وظيفته لا تقتصر على تطبيق الإجراءات والقواعد المنهجية المستمدة من النظرية، إنما هو تطبيق للنظرية وتسهيل الاتصال العلمي بين الباحثين، وبما أن الاستقصاءات أساسية للعلم، فمن الضروري ربطها ببناء منطقي منسق، لأن الأداة الأساسية

للمدخل العلمي القائم على استقصاء الحقائق هي المنطق (عبد الله عامر الهماي، 1988، ص 19)، كما أن المنهجية العلمية تتطلب كفاءة الاستدلال.

وإذا كان الطابع المميز الرئيسي في كل استدلال هو الدقة والتسلسل المنطقي، فإن البرهنة هي استدلال يراعى فيه التسليم بصدق المقدمات، وبالتالي يرمي إلى إثبات صحة مقدمات معلومة، وبهذا فإن البرهنة تخبرنا بصدق ما تصل إليه من نتائج، لأنها تقوم على التسليم بصدق المقدمات (طلعت همام، 1989، ص 11-12).

2. التأسيس التاريخي لإشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية:

تعتبر إشكالية المنهج العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية من أهم الإشكاليات الإستيمولوجية المعاصرة، التي لها تاريخ طويل في الفكر الأوروبي مقارنة بالفكر العربي (عصر محاربة الكنيسة للتنوير)، فالمنهج العلمي هو تنظيم صحيح لسلسلة الأفكار العديدة، ومن شأنه أن يعصم الباحث قدر الإمكان من الوقوع في الخطأ، فهو الطريقة الأقصر للوصول إلى الهدف المنشود المرتبط بالحقيقة العلمية.

وقد أسهم "جيروم رافيتز" في مقاله "تاريخ العلم" في تبديد وهم الهدف المطلق للعلم والمنهج العلمي، حين بين أن فكرة "العلم" بالصورة التي وصلتنا اليوم ليست إلا واحدة فقط من بين العديد من التصورات الممكنة للعلم، فإذا كان الفكر الأوروبي قد قطع أشواطاً كبيرة في تحرير العقل من الفكر اللاهوتي الكنيسي، حين رفع الفلاسفة شعار "التنوير والعقل"، فذلك مجرد تصور نوعي للعلم في مقابل تصورات أخرى ممكنة ومحتملة، فقد آمنوا بقدرة العقل على فهم الطبيعة ومحاولة إدراك أسرارها باستخدام النظر والمشاهدة وإجراء التجارب بدلا من الاعتماد على القياس والاستنباط، فأخضعوا المعارف والعلوم للدراسة العقلية المسلحة بالنقد والتحليل (علاء مصطفى أنور، 2006، ص 187).

فبظهور المدرسة الوضعية مع (أوجست كونت) ظهرت بوادر الخلاف بين المناهج الوضعية التجريبية والمناهج الكيفية، فيرى (ديكارت) أن اسس المنهج يجب أن تكون عقلية اي فلسفية، بينما يرى (فرانسيس بيكون) أنها يجب أن تكون تجريبية بمعنى أن تتحرر من الأفكار القبليّة التي تتأسس على الرغبات والأهواء الذاتية وعلى الحدس والحس المشترك، لأنه من شأن المنهج العقلي الذي يتأسس على التأمل أن يتيح للباحث مدخلا للمدركات الحسية السابقة والأفكار الشائعة، كما أن التفكير الفلسفي الذي يستند إلى البرهان العقلي الإدراكي غير الفهمي، يمكن أن يسقط الباحث في المعيارية أي في توخي) ما يجب أن يكون (عكس المنهج العلمي الذي يدرس الظواهر الاجتماعية من حيث (ما هو كائن).

وانقسم العلماء والفلاسفة إلى فريقين، فريق يرى أن الظواهر الإنسانية يجب أن تدرس بالمناهج التجريبية، بينما يرى فريق آخر أن الظواهر الإنسانية تختلف عن الظواهر الطبيعية، لأن الأولى متحركة وفيها تفاعل والثانية ثابتة وغير معنوية، واستعمال المناهج التجريبية في دراسة الظواهر الإنسانية سيؤدي إلى خلط كبير، بل السبب في رأيهم في تخلف العلوم الاجتماعية هو وحدة المنهج، فحواه أن الطرق المنهجية المستخدمة من قبل الطبيعيين هي وحدها المتصفة بالعلمية (محمد عابد الجابري، 1982، ص 61).

وبخصوص مسألة منهج علمي واحد في بحث واحد أو عدة مناهج، انقسم الباحثون والأكاديميون بدورهم بين من يرى ضرورة تنويع المناهج الكمية والكيفية والإجرائية تبعاً لحاجة البحث إلى هذا المنهج أو ذاك ويرون أن تعدد المناهج في بحث واحد تمليه ضرورة البحث، بينما يرى فريق آخر أن تعدد المناهج في نفس البحث هو مؤشر واضح على غياب المنهج، لأن المنهج في نظرهم هو بمثابة خارطة طريق البحث يقود الباحث نحو الحقيقة العلمية وحل الإشكالات العلمية الذي انطلق منه، بينما ينتج عن تعدد المناهج إخلال بالبراديجم الذي يوجه البحث نحو هذا المعنى، وينتج عنه خلط في المفاهيم والبراديجمات وهو ما يفضي إلى إفساد البحث وعدم الإجابة عن الإشكالية التي يؤطرها الموضوع بشكل علمي، أو السقوط في المعيارية والابتعاد عن الإجابة عن السؤال الإشكالي للموضوع بشكل علمي.

3. أنواع المناهج وأشكالها وأسسها الفلسفية:

لا شك أن لكل منهج خلفية نظرية وفلسفية، ولقد أدى تطور العلوم التطبيقية في الغرب إلى تأثر الباحثين بالمناهج العلمية، ودعوا إلى توظيفها في العلوم الاجتماعية، لهذا نجد أن مؤسس علم الاجتماع الحديث (أوغست كونت) قد دعا إلى اعتماد المنهج الوضعي التجريبي في مقارنة مواضيع العلوم الاجتماعية، والابتعاد عن المناهج الكيفية التي تستند إلى الحس المشترك، واعتبرها تنتمي إلى المرحلة الميتافيزيقية من تطور الإنسان، بينما اعتبر المرحلة الوضعية هي المرحلة الصحيحة، وهي مرحلة تحرر الإنسان من الأفكار القبلية، وشاطره آخرون الرأي نفسه ومنهم (إميل دوركايم) الذي دعا إلى دراسة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، أي دراسة الظواهر الإنسانية مثل الظواهر الطبيعية، في حين يرى (ديكارت) أن أسس المنهج يجب أن تكون عقلية أي فلسفية، بالاستناد إلى الكوجيطو الديكارتي الذي يركز على الشك المنهجي الذي يركز بدوره على المنطق الاستدلالي والبرهان العقلي والذهني والتأمل الفلسفي.

ومن بين مناهج البحث الفلسفي المنهج التحليلي السقراطي، والمنهج التركيبي، والمنهج النفسي، والمنهج النقدي، والمنهج الجدلي. ويرى (فرانسيس بيكون) أن المنهج يجب أن يكون تجريبيا. ولقد تطورت المناهج الكيفية بدورها، فبرز المنهج الإستمولوجي أو منهج علم اجتماع المعرفة، والمنهج النقدي مع مدرسة فرانكفورت (أدورنو وهوركايمر)، في حين ينتمي المنهج العلمي الذي يركز على الاستقراء والاستنتاج إلى المدرسة الوضعية التجريبية (علاء مصطفى أنور، 2006، ص 56).

4. المناهج التجريبية والكمية:

انطلق (ألسير بيتر) من نقد المنهج في محاضرة بعنوان: (الاستقراء والحدس في البحث العلمي)، ثم (رولتان) في كتابه (النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع)، وهما من مؤسسي الفلسفة الألمانية المضادة، إذ هما يتفقان في نقد الفلسفة الوضعية.

ويطرح المنهج في العلوم الاجتماعية إشكالا يرتبط بمسألة الموضوعية والقيم، وي طرح بهذا الصدد هذا التساؤل: هل الموضوعية موجودة في العلوم الاجتماعية، بقدر وجودها في العلوم الطبيعية والتجريبية؟ وقد ميز (ماكس فيبر) في كتابه (دراسات نظرية العلم)، بين الأحكام القيمية والمعرفة التجريبية والعلاقة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية. أما (ألتاي ٩١ فقد فرق بين المنهج في العلوم الطبيعية الذي هو تفسيري بينما يفهم ويؤول في العلوم العقلية.

في كتابه (قواعد المنهج في علم الاجتماع) يرى (إميل دوركايم) أنه يجب على علم الاجتماع أن يتحرر من أفكاره السابقة، ومعنى ذلك ضرورة فصل الذات عن الموضوع، أو فصل الإيديولوجيا عن العلم، في حين يرى (جون غلتونج) أن الخيار المنهجي هو خيار إيديولوجي (Raymon Aron, 1996, p 92). وقد نشأت خلافات بين علماء الاجتماع شخصها (رايت ملينز) في أنها تتعلق بمهية أنواع التفكير، ومهية أنواع الملاحظة، وما هي أنواع الروابط بين الاثنين (التفكير والملاحظة)، إذ أن (ملينز) يذهب إلى أن المشكلة تكمن في العلاقة بين التفكير والملاحظة أو بين المنهج الكيفي والكمي، وهذا ما يؤكد عليه عالم الاجتماع الألماني (سينغريد لنك) في كتابه (البحث الاجتماعي الكيفي)، حيث ذكر الخلافات بين المنهج الكيفي والكمي، أي التفسير مقابل الفهم، (السوسيولوجية الفهمية عند ماكس فيبر)، والعلاقة القانونية مقابل العلاقة التاريخية - اختيار النظريات مقابل تطورها - الانغلاق مقابل الانفتاح - الاستقراء مقابل الاستنباط - الموضوعية مقابل الذاتية - الجزئية مقابل الكلية - المنهج الصارم الجامد مقابل المنهج المرن (طلعت همام، 1989، ص 27).

ويؤكد أنصار النظرية الوضعية على أن تطور العلوم مرتبط باعتمادها على المنهج التجريبي، وهو ما جعل العلوم الإنسانية والاجتماعية، نظرا إلى المثال الذي قدمه المنهج العلمي التجريبي، تروم الاحتذاء بهذا المنهج التجريبي وتطبيقه في دراستها للظواهر الإنسانية والاجتماعية، رغبة منها في تحقيق قدر أكبر من العلمية والدقة والموضوعية. لكن أنصار النظرية العقلية \ الفلسفية، يرون أن للمنهج التجريبي عيوباً كثيرة، ومن ذلك إهمال القيم الأخلاقية والدينية وما يقدمه الوعي الجمعي من معرفة الديناميات التي تسير تلك العوامل الأخلاقية، وهو ما أدى إلى تشويه خطر في فهم السلوك الإنساني والتنظيمات الاجتماعية، إذ انتهت النظريات الوضعية في

العلوم الاجتماعية إلى نتائج سلبية في ما يتعلق بالأسس المنهجية التي قامت عليها، في حين تنبع الإشكاليات الميتودولوجية \ المنهجية من خصوصية الموضوع وهو الظاهرة الأساسية وكذا البحث عن المنهج المناسب الذي يجب اعتماده في دراسة الظاهرة الاجتماعية.

ثم إن المنهج التجريبي أفقد العلوم الاجتماعية القيم الروحية والأخلاقية، لأن الظواهر الإنسانية والاجتماعية ليست في واقعها وحقيقتها مظاهر حسية ملموسة، فهناك جوانب غير مادية في الإنسان بما في ذلك تفكيره وسلوكه وغاياته التي لا يمكن التعرف عليها إلا عن طريق الملاحظة الداخلية أي بفهم المعاني التي تعبر عنها (محمد عابد الجابري، 1982، ص 78).

ثانيا: المنهجية:

بدءا لا بد من التفريق بين المنهج والمنهجية لئلا يقع اللبس، إذ أن المنهج غير محور البحث. فالمنهج لغة: الطريق الواضح، وأنهج الطريق: وضح واستبان (عبود عبد الله العسكري، 2002، ص5). وفي الاصطلاح: عرف المنهج تعريفات عدة، تتفاوت قليلا في مدلولاتها، ولعل ذلك ناشئ من اختلاف أنظار المعرفين واتجاهاتهم المتنوعة نتيجة اختلاف متطلبات موضوعاتهم وترتيب أفكارهم. فهناك جملة من هذه التعريفات (عبود عبد العسكري، 2002، ص 25)، وخلصتها أن المنهج هو الموجه العملي لقواعد تعصم عند مراعاتها الفكر من الخطأ، وفي مجال استبيان الحقائق ببحث علمي.

فيمكن اعتبار المنهج إذن موجها معياريا لنشاط فكري تحكمه مجموعة من القواعد خاصة مقطوع بصحتها، وتتناسب مع النموذج المعرفي المبحوث فيه.

وبما أن المصطلحات أخذت أولا اللغة ثم اختصت بأمر فصار من المعنى اللغوي، فهي تحتفظ غالبا بقدر يعتد به من الأصل اللغوي، فالمنهج ترتيب موضوعات وفق أفكار معينة على طريقة واضحة للوصول إلى نتيجة متوخاة فهو (خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر، ويتتبعها للوصول إلى نتيجة (محمد محمد امزيان، 1996، ص 22).

ولما كان المنهج هو الجانب التطبيقي لنظرية البحث عند الباحث - وهي التي تختلف بحسب طبيعة النظرية نفسها والمجال الذي تتمثل فيه الغاية من تطبيقها - فهو - أي المنهج - الطريقة التي يتبعها المتصدي للوصول إلى غايته على وفق نظرية معينة (محمد عابد الجابري، 1982، ص49)، وعلى هذا فالمنهج أخص من المنهجية.

فيمكن القول إذن إن فهم المنهجية في النسق المعرفي التفسيري لا يمكن أن يتحقق دون تحديد المناهج وتحليلها واختبارها وتشغيلها وتعديلها ونقضها وإعادة بنائها، والبحث في كلياتها ومسلّماتها وأطرها العامة، فهي أدوات للتفكير ولجمع الحقائق (محمد عابد الجابري، 1982، ص 51) وعلى هذا فهي غير المناهج بل إنها أعم من المناهج.

ولذا لا يمكن بحال لفهم المنهجية في النسق المعرفي التفسيري أن يتحقق دون تحديد وتحليل للمناهج المختلفة التي انتهجها العاملون في الحقل المعرفي التفسيري، فقد تكون هناك عدة مناهج أخرى هامة تساهم في تطوير المنهجية الحديثة (محمد عابد الجابري، 1982، ص 54).

ولذلك أيضا تتطلب المنهجية أن يكون المرء عارفا بأصول المنهج العلمي العام (Raymon, 1996, p 87)، وقواعد المنهج العلمي الخاص (محمد محمد امزيان، 1996، ص 38)، هذين المنهجين اللذين يناسبان موضوع بحثه. ذلك مع وجود القدرة لدى الباحث على هندسة بحثه وفق قوانين المنهجين ليصل إلى نتائج سليمة في بحثه (Saint Simon, 1969, p 22). ولذا يكون المنهج غالبا حكما أو وصفا لاحقا لخطوات عمل معين، أما المنهجية فهي معايير فكرية وقوالب موضوعية توضع لتحديد آليات العمل المعرفي قبل المشروع فيه، كما يمكن أن تحاكم المناهج وتقاسمها بنظرة شمولية.

إن المنهجية والمنهج حقيقتان متغايرتان. فالمنهج قد يلحظ سلوك مجتمع أو طائفة أو مفكر خاص، من حيث الخطوات المتبعة للوصول إلى نتيجة فقد استعمل مصطلح المنهج في دلالات من هذا النوع منها:

1. استخدامه بالنظر إلى النموذج المعرفي والرؤى الكلية للإنسان، فيقال مثلا: المنهج الإسلامي.
2. استخدامه بالنظر إلى موضوع علمي معين كما يقال المنهج الاقتصادي في الإسلام.
3. استخدامه بالنظر إلى مذهب معين، كما يقال منهج المتكلمين.
4. استخدامه بالنظر إلى أسلوب بحث يتخذه مفكر معين، كما يقال منهج أرسطو، أو منهج الشيخ الطوسي.

وهذه الاستخدامات ناتجة من قابلية اصطباغ المنهج بخصوصيات ما يضاف إليه من علم أو مجتمع أو فرد.

أما المنهجية فلا تتلبس بالخصوصيات، لأن وظيفتها البحث في الوسائل، والوسائل العامة، تقل فيها عناصر الخصوصية، إذ أن المنهجية إذا تمازجت مع نموذج معرفي معين خرجت عن كونها منهجية عامة وصارت بذلك منهجا خاصا بما امتزجت فيه واصطبغت به، فالمنهجية تُلحظ مجردة عن النموذج المعرفي إذ أنها تعم كل العمليات المعرفية التي تؤدي للوصول إلى اطمئنان النفس بحقيقة أو أمر ما، بخلاف المنهج الذي يلحظ متلبسا بنموذج معرفي معين ينسج على منواله (Saint Simon, 1969, p 28).

وإن الموضوعية القائمة في العلوم الطبيعية والتجريبية من الصعب تحقيقها في العلوم الاجتماعية، إذ أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة إنسانية إلى حد بعيد، وهذه الظاهرة تتميز بالتعدد وتنوع الأسباب المؤدية إلى ظهورها وسرعة تغيرها وصعوبة تكميمها، إضافة إلى صعوبة عزل الباحث عن المجتمع، فهو جزء من المجتمع ولا بد أن يتأثر بالظواهر الموجودة فيه، ويصبح بالتالي من المتعذر تحقيق الموضوعية والتخلص من الذاتية في الدراسات الاجتماعية. ولذلك تعددت النظريات الاجتماعية أكثر من سواها، فقد أصبحت خليطا من الفلسفة والإيديولوجيا والقيم الأخلاقية والأهداف المعيارية وتصورات الحياة اليومية وأحكام الحس المشترك.

ثالثاً: علاقة الإستمولوجيا بعلم المناهج:

الميتودولوجيا اشتقاقاً تأتي من (Methode) وهي مشتقة من (Methodos) اليونانية ومعناها الطريق إلى أو لاحقاً المنهج المؤدي إلى...، وبعد تطور الكلمة باتت تدل على مجموعة العمليات العقلية والممارسة التي يقوم بها العالم من بدء بحثه إلى نهايته من أجل الكشف عن حقيقة أمر أو واقع ما والبرهان على الفرضيات الموضوعة للوصول إليه .

ويعتبر علم المناهج (Methodologie) جزءاً من المنطق، فهو الدراسة الوصفية لمناهج البحث المعتمدة في شتى العلوم، بينما الإستمولوجيا هي دراسة نقدية تبحث فضلاً عن المناهج في الأسس والنتائج (زكرياء خضر، 1988، ص (19) كما يرى "لاند" في موسوعته الفلسفية.

ويرى "روبير بلانشيه" أن هذه التفرقة التي قام بها "لاند" بين الإستمولوجيا وعلم المناهج هي تفرقة تخص القرن التاسع عشر حين كانت الميتودولوجيا جزءاً من المنطق، ويضيف أنه لا يمكن للإستمولوجيا أن تبحث في مبادئ العلوم وقيمتها وبعدها الموضوعي دون التساؤل حول القيمة وطبيعة المناهج المستخدمة (علي حسين الجابري، 2010، ص 21).

وعلى هذا النحو يمكن الاستخلاص أنه لا يمكن الفصل بين المفهومين، فالأمر كما يرى مجموعة من العلماء ومنهم "بياجيه"، وهو أن "التفكير الإستمولوجي يبدأ عندما تكون هناك أزمات في العلوم (علي حسين كركي، 2010، ص 79) وهو بذلك يشدد على التكامل بين العلمين، فالإستمولوجيا لا يمكن أن يستغني في دراسته النقدية عن دراسة مناهج العلوم، لأن دراسة المناهج العلمية مهمة في بيان مراحل عملية الكشف العلمي التي تعتبر من المجالات الأساسية للدراسة الإستمولوجية.

فالعلاقة بين الإستمولوجيا وعلم المناهج تتمثل إذن في أن علم المناهج يقدم الدراسة الوصفية المستخدمة في تحصيل المعارف العلمية ثم تتعدى الإستمولوجيا ذلك إلى الدراسة النقدية الرامية إلى استخلاص المبادئ التي ينطوي عليها التفكير العلمي (علي حسين كركي، 2010، ص 80).

وعلى سبيل الخلاصة هنا يمكن القول إنه لا يمكن الفصل فصلا تاما بين علم المناهج ونظرية المعرفة العلمية، فمن الصعب أن يدرس الإستمولوجي المبادئ وقوانين أي علم من العلوم دراسة نقدية دون أن يتساءل حول الطبيعة وقيمة الوسائل التي تستخدمها هذه العلوم للوصول إلى النتائج والقوانين.

رابعا: ماهية الإستمولوجيا:

1. تعريف الإستمولوجيا:

إن كلمة الإستمولوجيا “epistemologie” تعني حرفيا *theorie de la science* (نظرية العلم)، يرجع ظهورها في المعاجم الفرنسية إلى المعجم *La rouse Illustré* لسنة 1906 (روبير بلانشيه، 2003، ص 09)، فالإستمولوجيا (*epistemologie*) مصطلح صيغ من كلمتين يونانيتين:

- الإبستمي (*episteme*)، ومعناها: علم (وهو موضوع الإستمولوجيا).
- اللوغوس (*logos*)، ومن معانيها: علم، نقد، نظرية، دراسة، وتدل الكلمة على المنهج.
- فالإستمولوجيا إذن من حيث الاشتقاق اللغوي هي “علم العلوم” ويعني هذا العلم المعرفة (علي حسين كركي، 2010، ص 15).

ويعرفها “أندريه لالاند” *André Laland* “على أنها الدراسة النقدية للمبادئ، والنتائج الخاصة بالعلوم، تهدف إلى طمعرفة أصولها المنطقية، قيمها وثقلها الموضوعي (محمد وقيدي، 1987، ص 23)، فهي إذن “عبارة عن المبحث الذي يعالج معالجة نقدية مبادئ العلوم المختلفة وفروعها ونتائجها، بهدف إرساء أساسها المنطقي، كما أنه يشهد تجديد قيمة العلوم، ودرجة موضوعيتها ... (حسن عبد الحميد، 1987، ص 7). ومن التعريفات السابقة نستنتج أن الإستمولوجيا تتخذ من المعرفة العلمية موضوعا لها، بهدف الكشف عن مبادئها، ونشأتها ومقاربتها وتفسيراتها للواقع، بالخوض في تاريخها ومراحل تطورها مع الكشف عن فترات تدهورها وأسباب هذا التدهور بهدف الفحص الثاقب لتشكيل مفاهيم العلم وتطور دلالتها ضمن مقاربة نقدية.

الخاتمة

يكشف التباين والتنوع في المستويين الفكري والإبستمولوجي للأطر المعرفية والفكرية للمناهج المستخدمة في بحوث العلوم الاجتماعية، اختلافا صارخا في موضوع التأسيس المنهجي والشرعية العلمية للنشاط البحثي، والنشأة وتطور هذه العلوم.

ثم إنه من المؤكد أن العلوم الاجتماعية مدينة ومرهونة في تطورها وازدهارها بتطور الأساليب وطرق البحث التي تعالج مختلف المشكلات البحثية، لاسيما تلك المتعلقة بأسباب التطور والتنمية الاجتماعية، وهذا الأمر مما يجعل الباحث الاجتماعي يعيد النظر في المناهج المتبعة في تنفيذ البحث.

وقد تبدو هذه المحاولة عسيرة لأننا تعودنا على تجنب مساءلة الترسنة المنهجية التي نستخدمها في بحوثنا، فيصعب علينا التشكيك في التيارات الفلسفية والمعرفية التي أطرت تفكيرنا وحددت أطر مداركنا، هذا التعود الذي يؤدي بفعل الممارسة إلى ترسيخ أدوات البحث وطرائقه الاجتماعية من حيث هي معتقدات في المنتج المنهجي وفي أساليب التعاطي مع الإشكاليات البحثية المعاصرة، وليس تقديم معرفة علمية تعيد إنتاج مناهج للتفكير.

إن منهج البحث الاجتماعي اليوم مطالب برفع التحدي في البحث العلمي، الذي يفتح آفاقا جديدة تعالج باستجلاء مختلف الجوانب الكمية والنوعية للظاهرة بكل أبعادها الاجتماعية ومؤشراتها التفسيرية، ويصبح المنهج في البحث الاجتماعي قادرا على تقديم مفاتيح المعرفة العلمية ذات الموثوقية المشروعة التي تتجاوز الكثير من المشكلات الإبستمولوجية والتبعية التاريخية والشكوك العلمية، فمن المؤكد أننا مطالبون بابتكار مناهج تفكير جديدة (بديلة) قادرة على تناول تعقيدات الواقع المعاصر.

ونحن أيضا في الوقت ذاته لا ننكر أن هناك بعض المسلمات والثوابت التي تحافظ على المنهج في معناه وطبيعته المعرفية والنسقية المنطقية (الاستدلالية)، الأمر الذي جعل الكثير من الباحثين

يؤكدون أن العوائق الإستيمولوجية المرتبطة بمناهج البحث الاجتماعي تفرض عليهم التعاطي مع هذا النوع من البحوث بكل دقة وحذر، بالإضافة إلى أنها تتطلب الاهتمام والتقصي المنهجي والمنطقي. وهي لا تتطلب التزاحم بالنماذج النظرية والتطبيقية لتلك المناهج التي اتسمت غالبيتها بفويا التقليد بحجة تعددها وتنوع استخداماتها.

وعلى هذا الأساس نعتقد أن الوهن الذي قد أصاب بحوثنا اليوم يسفر عن محدودية المعرفة العلمية وانطباعيتها وتبعية نتائجها، وقصور مناهج البحث فيها رغم التطور وتغير المشكلات البحثية التي يعيشها مجتمعنا اليوم.